الفواعل من غير الدول
و تأثيرها في العلاقات الدولية الراهنة

د.محمد بوبوش
جامعة محمد الأول-وجدة المغرب

المقدمة :

بات مقبولا منذ أمد طويل، بين باحثي العلاقات الدولية العرب استخدام مصطلح "فواعل" للحديث عن اللاعبين في السياسة الدولية وذلك ترجمة للكلمة الإنجليزية Actors، [١] " كما بات مقبولا تصنيف هذه الفواعل إلى فواعل دول أي "الدولة"، وفواعل غير دول "فوق الدولة"، ويقصد بها الفواعل التي تأخذ سمة الهيأة الجامعة لعدد من الدول، وتتضمن المنظمات والأمانات الدولية، وفواعل "تحت دولة " وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعة السياسة العالمية ومن أمثلتها أحزاب، ميليشيات، طوائف، قبائل، عصابات وشركات، وجمعيات ووسائل إعلام.- ..وأخيرا فواعل "عابرة للدولة " وهي جماعات وأطراف حكومية وغير حكومية قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني، لكنها تتصل وتؤثر في هيآت أخرى من نوعها وتأثيرها (تحت دولة، وعابرة للدولة) أو مع دول أو فوق دولة –منظمات وهيآت وهو اتصال قد يأخذ طابع الندية والشراكة.
لعل تشبيه المفكر الأمريكي الشهير "جوزيف ناي" السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح، لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ بدأ يزحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول، يشير إلى تعمق المنظور التعددي في العلاقات الدولية، والذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدولة، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول(Non State Actors) في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية. تلك النظرة الأكثر تعقيدا للعلاقات الدولية، مردها إلى ما أحدثه الفاعلون من غير الدول من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي، والتي ترافقت مع انكشاف سيادة الدولة، وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، وبالتالي بدت هناك بيئة ممهدة لتنامي تأثيرات الفاعلين منغير الدول، فضلا عن تغير أشكالهم، ومضامين تأثيراتهم.
الحديث عن الفواعل في العلاقات الدولية؛ يأتي بمعنى اللاعبين المؤثرين في العلاقات والتفاعلات الدولية؛ وهم الدول بالدرجة الأولى، ثم تأتي الفواعل الأخرى من غير الدول، وفي حين تركز المدرسة الواقعية على الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية؛ باعتبارها تحتكر أدوات العنف، وتملك القدرة على التأثير في المجال الدولي؛ فإنه في الفترة الأخيرة، وبفضل انتشار العولمة، وتراجع سيادة الدول، وغياب الحوكمة والمشكلات الداخلية المحلية للدول، ظهر العديد من الفواعل من غير الدول التي باتت تؤثر على المجال الداخلي والإقليمي والدولي؛ حيث أصبحت هذه الفواعل قادرةً على ممارسة بعض السلطات والصلاحيات التي كانت سابقاً محتكرةً في يد الدولة، ولم يعد يقتصر تأثيرات هذه الفواعل على النطاق الداخلي للدولة؛ بل أصبحت تُشكل مخاطر حقيقية على المحيط الإقليمي والدولي؛ بسبب أنشطتها التخريبية.

---

[١]– حمد جميل عزم "، عودة الدولة في السياسة الخارجية، " آفاق المستقبل، العدد الثالث، فبراير، ٢٠١٠، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ص: 43

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كون أن النظام الدولي أصبح يفتقد تدريجيا صفة الدولاتية L'Etatisme، فنحن أمام فضاءات ومجالات تتداخل فيها المصالح الاقتصادية، الأديان، الثقافات، الأفراد، المهاجرين. والعلاقات الدولية لم تعد من صنع الدول فقط بل تحركها سياسات جديدة تقودها تيارات العولمة، وكل هذا يعيق إمكانية وضع معايير فعالة ونماذج تحليلية قادرة على استيعاب التفاعلات الجديدة للحقل الدولي[١].

ولعل تشبيه المفكر الأمريكي الشهير "جوزيف ناي" السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح، لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ بدأ يزحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول، يشير إلى تعمق المنظور التعددي في العلاقات الدولية، والذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدولة، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول (Non State Actors) في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الوقوف على أهم الفواعل من غير الدول التي ترافقت مع انكشاف سيادة الدولة، وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، وبالتالي بدت هناك بيئة ممهدة لتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول، فضلا عن تغير أشكالهم، ومضامين تأثيراتهم.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول إثبات مقولة انتصار الدولة القومية من منظور "نهاية التاريخ" مدى قدرة الفواعل الجديدة على التأثير على السياسة الدولية وقضاياها المتنوعة، فضلا عن إمكانية وقوفها (أي الفواعل) كند للدولة في أداء وظائفها واختياراتها السياسية والاقتصادية (التأثير على رؤساء الدول والحكومات مثلا..).

مناهج الدراسة:

واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي في فهم أدوار الفواعل الجديدة على الساحة العالمية ومستعينة أيضا بمنهج دراسة الحالة للوقوف على بعض الحالات والأمثلة التي يتجلى فيها دور الفواعل من غير الدول، إضافة إلى المنهج المقارن لمعرفة الفواعل الأكثر تأثيرا على المسرح الدولي.

[١] –انظر برتران بادي، ماري كلود سموت، انقلاب العالم، ترجمة سوزان خليل، دار العالم الثالث، ١٩٩٨، ص٩.

أولا: المتغيرات الدولية الراهنة وتأثيرها على سيادة الدولة الوطنية

شهد النظام الدولي عدة التحولات منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، عكست نمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطراف والقوى الفاعلة فيه. في ظل ظاهرة تشرذم القوة وما ارتبط بها من تفشي للأزمات الداخلية والإرهاب والنزاعات العرقية وتدفقات المهاجرين واللاجئين وقضايا الأمن والبيئة. ما يمنح أهمية لدراسة توزيع القوة في هيكل النظام الدولي، لتحديد طبيعة التحول في النظام، ما يسمح بتفسير بيئة تفاعلات النظام الدولي في مرحلة إعادة تشكيله وضبط طبيعة اللاعبين وتوزيع الأدوار وكذا خصائص التفاعلات.

١- ملامح التغيير في النظام الدولي الحالي:

يمكن رصد بعض ملامح التغير في النظام الدولي الحالي على النحو التالي[١]:

أ. صعود القوى الدولية من دون الولايات المتحدة لم يقدم حتى الآن بديلا للنموذج الليبرالي الغربي بشقيه السياسي والاقتصادي وانعكاساتها على بلورة القوة الناعمة لهذا النموذج، مما يتوقع معه استمرارية في تأثير النموذج الغربي على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية

ب. التراجع النسبي لفاعلية الأدوات العسكرية التقليدية في حماية المصالح وتحقيق الأمن مقارنة بالأدوات الاقتصادية والثقافية والنفسية، خاصة مع صعود أجيال جديدة من الحروب، والتزايد المضطرد لتأثيرات التهديدات غير العسكرية .ج. ارتفاع وتيرة السياسات التنافسية من جانب القوى الكبرى، ذلك مع السيولة المتزايدة في توزيع القوة عالميا، ما صاحبه من زيادة في درجة المرونة في التحالفات السياسية والاقتصادية في أقاليم العالم، حيث لم تعد الأحلاف الثابتة والكتل المتماسكة هي السمة الغالبة للسياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين .د. اتساع مساحة الحركة المتاحة للقوى الإقليمية متوسطة القوة وانفتاح المجال لصعودها، تحت مظلة منزوع منها قيود الانتماءات الأيديولوجية التي ميزت الجمود في مرحلة الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة، وعلى سبيل المثال يمكن رصد التقارب المصري والخليجي من روسيا مؤخرا خاصة في ظل تعقد الأزمات الإقليمية) سوريا واليمن وقضايا الإرهاب والملف النووي الإيراني (واضطلاع روسيا بدور قوي في ظل محدودية ملحوظة للفعل الأمريكي والغربي فيها .بناء على تلك المعطيات يذهب "ريتشارد هاس" واخرون إلى وصف النظام الدولي بـ " القطبية"؛ أي توزع القوة بين الفاعلين في النظام الدولي بدال من تركزها[٢] .

ج. بروز نوعية من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاتف الجهود الدولية وتظافر الإرادات السياسية للدول في سبيل التوصل إلى حلول ناجحة وفعالة لها، من ذلك مثلا: مشكلات البيئة والتلوث، ومشكلات الطاقة، مشكلات ندرة المياه والجفاف والتصحر، مشكلات التضخم والبطالة والفقر ونقص الغذاء، مشكلات الإرهاب والعنف السياسي، مشكلات انتشار الأمراض الوبائية كالإيدز وإدمان المخدرات والجريمة المنظمة .. الخ.

د. تراجع قوة الدولة القومية و تضاؤل دورها: لقد ضربت العولمة بسهم وافر في مجال إضعاف دور الدولة القومية، فقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينيات

---

[١]- متعدد الأقطاب: حدود التغير في هيكل النظام الدولي، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٥ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٣١ – ٣٣.

[٢] Richard N.Haass, "The Age Of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance," Foreign Affairs, Vol. 87, No. 3 (May - Jun., 2008), pp. 44-56

وحتى الآن، إلى إزاحة الدولة عن عرشها الذي تربعت عليه زمنا طويلا، فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها وإنما راحت تتوارى على استحياء شيئا فشيئا مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارهم إلى الحد الذي بات يضفي أحيانا كثيرة على دور الدولة القومية.

ه. إعادة توزيع عناصر القوة في النظام العالمي بما يرجح أوزان القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات على حساب القوى التقليدية خاصة العسكرية والديمغرافية.

.و. إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام العالمي، خاصة في ظل تراجع القضايا التقليدية التي كانت تحتل موقع الصدارةُ إبان الحرب الباردة كقضايا الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتقدم قضايا جديدة إلى موقع الريادة، كقضايا حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب الدولي، نزع أسلحة الدمار الشامل، التبشير بالديمقراطية...وما تحمله من مضاعفات خطيرة على السيادة الوطنية للدول.[١]

٢-أفول السيادة بمعناها التقليدي

إن السيادة الوطنية للدول باتت تواجه وضعاً خطراً شهد تفاقماً واضحاً لقيود عرفتها هذه السيادة منذ وقت ليس بالقصير إن لم يكن منذ نشأة الدولة الوطنية ذات السيادة أصلا، ووصلت الأمور على هذا النحو إلى حد أن بات فريق من المحللين والمعلقين يتحدث عن زوال أو اختفاء ظاهرة السيادة الوطنية، وهو حكـم يراه البعض مبالغاً فيه، وإن كان ثمة اتفاق على خطورة ما ألم بالسيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة. فواقع الأمر أن ظاهرة السيادة الوطنية لم تنته تماماً، إذ مازالت هناك فئة من الدول قادرة على أن تختلف مع الإرادة الأمريكية دون أن تختفي من خريطة العالم كما حدث بالنسبة للاتحاد السوفياتي، فالصين وبعض الدول الأوروبية وبعض الدول ذات الأدوار الإقليمية القيادية مازالت قادرة على التعامل مع تلك الإدارة بحسابات رشيدة، ومعقدة تجعل القيود على سيادتها في حدها الأدنى، أو على الأقل ترسم خطاً أحمر أمام المصالح الحيوية لتلك الدول لا يمكن للقيود على السيادة أن تتجاوزه، ومن المؤكد أن تعزيز التطور الديمقراطي الداخلي في الدول سوف يزيد من قدرتها على تحدي القيود الخارجية على سيادتها بقدر ما يوجده هذا التطور من مجتمع متماسك في وجه محاولات الهيمنة الخارجية، وكذلك بقدر ما يقضي على بعض ذرائع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومنها القول بانعدام الديمقراطية أو عدم احترام حقوق الإنسان فيها. ومما أدى من تحولات على الساحة الدولية على إثر العولمة وما لها من تأثيرات على الجوانب الدولية ومنها السيادة الوطنية ومبدأ استقلال الدول. الذي شابته عدة تيارات مما أدى إلى التأثير عليه بالجانب السلبي، وهذا ما تعاني منه الدول الفقيرة على حساب الدول الغنية ، أدى بنا إلى البحث على مدى تواجد السيادة الوطنية على الساحة الدولية ، و ما مدى تطبيق أو وجود مبدأ الذي هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتي نص عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة السابعة.

وقد تعرضت نظرية السيادة في العصر الحديث لانتقادات جوهرية وهجرها الكثير على اعتبار أنها لا تتفق مع الظروف الحالية للمجتمع الدولي، والواقع أن نظرية السيادة أسيء استخدامها لتبرير الاستبداد الداخلي

[١] –حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، على الرابط الإلكتروني:
https://bit.ly/3lrwqne

والفوضى الدولية. ولقد أدت هذه النظرية إلى إعاقة تطور القانون الدولي، والى عرقلة عمل المنظمات الدولية والى تسلط الدول القوية على الدول الضعيفة. وقد اتجه مفهوم السيادة في الوقت الحاضر نحو منحى جديد، ذلك أن تحولات النظام الدولي في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية أدت إلى انحسار و تآكل فكرة سيادة الدولة الوطنية مع هذه التغيرات الهامة التي شهدها النظام الدولي ظهرت إتجاهات أكاديمية علمية في الأفق تؤكد أن الدولة الوطنية كوحدة سياسية مستقلة تنحوا إلى النهاية في مواجهة الهجوم المتسارع لقوى العولمة مثل: **التكتلات الاقتصادية- الأنترنيت والشركات المتعددة الجنسيات –المنظمات غير الحكومية- القوى عبر وطنية** ....وبدأت العديد من التحليلات الحديثة للعلاقات السياسية الدولية تطرح أننا أمام مرحلة ينفصل فيها الماضي عن المستقبل .فالعولمة بمختلف أبعادها خلال ربع القرن الماضي كانت بداية لإعادة ترتيب حتمية ولا رجعة عنها لأدوار السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، مع خضوع الدول القومية لقوى السوق والاقتصاد والتقنية العلمية.[١]

ثانيا: الرأي العام في العلاقات الدولية:

أحد أكثر المفاهيم تداولاً في اللغة السياسية هو مفهوم الرأي العام المحلي والعالمي. هذا المفهوم يظهر بغزارة حين تجتاح منطقة ما أزمة حادة. فور حدوث شيء من هذا القبيل ترى الجميع يتذكر، يبحث ويناجي الرأي العام المحلي والعالمي. أين هو، ما موقفه وما الدور الذي يمكن أن يمارسه ليساهم بشكل ما في وضع حد لهذه الأزمة وتجنب عواقبها الوخيمة.

من الناحية النظرية، الرأي العام هو مجمل مواقف وسلوكيات الجمهور في مختلف المجتمعات. وهي مواقف وسلوكيات تختلف من حيث الشكل والجوهر عن مواقف وسلوكيات المؤسسات والحكومات التي تدير العلاقات بين الدول. في العادة تعمل هذه على اسس تختلف، بل وأحياناً تتناقض، بشكل كبير مع مواقف وسلوكيات عامة الناس. ناهيك عن تحركها البطيء في القضايا التي لا تمس الوطن.

الرأي العام العالمي عبارة عن توافق مواقف تتخذها منظمات دولية أو هيئات دولية، وآراء يعلنها زعماء سياسيون في الدول الكبرى وغيرهم... وغالباً ما يُخلط بين "الرأي العام" و"الأكثرية" التي تحركها قوى ومصالح متناقضة، كما يظهر من استقصاءات الرأي (الكمية والنوعية) ومن الاستشارات النيابية. والفرق بين الرأي الجمعي والرأي العام أن الأول يتجلّى بعد التعبير عنه والتصريح به عبر آليات مختلفة منها الاستجواب والتصويت وما إلى ذلك من آليات لقياس مجموع الآراء الفردية.

كمفهوم مطلق، الرأي العام له قلب وضمير، لذلك تراه ينبض ويتحرك فوراً وأمام أي حدث. أحياناً يفعل ذلك بشكل عفوي وأحياناُ هنالك من يحركه ويوجهه في هذا الاتجاه او ذاك. المهم أن هنالك أيادي تقف خلفه. أياد تابعة بشكل مباشر لمؤسسات الدولة أو بشكل غير مباشر لمن يساندها من أحزاب سياسية، نقابات عمالية ومؤسسات مدنية. جميعها تقوم بذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة. بطريقة ما معظم الحكومات تحاول تسخير الرأي العام في صالحها، وتفعل ذلك.

لم يعد العالم المعاصر يتكون من مجتمعات صغيرة منعزلة لا شأن لأحدهما بالآخر، فالهموم والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تجمع بين سكان الكرة الأرضية، حيث تلعب وسائل الإعلام العصرية دوراً بارزاً في كل ذلك، فهي الصوت الصارخ المعبر عن هذه المشكلات، والمحرك لضمير الإنسانية والمكون للرأي العام، الذي غدا قوة مؤثرة في الحياة اليومية للعالم خلال دوره في صنع القرارات ووضع القوانين

[١] -Muhittin Ataman ,The Impact of Non-State Actors on World Politics: A Challenge to Nation-States, Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.2, No.1, Fall 2003,p:42.

وإلغائها، فبرامج الغوث، والتعاطف الدولي، والتنادي للوقاية من الكوارث البيئية، والتفجيرات النووية، وأشكال الحوار في المؤتمرات الدولية، وشتى التكتلات، ودعوات السلام، وحقوق الإنسان، والتجمع من أجل تنظيم الانتفاع بالموارد الموجودة في البحر والفضاء، كلها تدين بوجودها إلى انتشار شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، وخاصة الفضائية منها ووصلها من أطراف الكرة الأرضية وصلاً حقيقياً يلغي المسافات ويلغي فوارق الزمن، ويشيع التعارف بين الشعوب والأمم، هذا التعارف الذي يخلق شعوراً بتماثل بني البشر، ولكن في الوقت نفسه يولد لدى البعض شعوراً بالاختلاف. وخاصةً في وقتنا الحاضر، نتيجةً للتطور الكبير الذي حصل في مجال تكنولوجيا الإعلام، التي وضعت الإنسان المعاصر أمام إشكاليات مستجدة، لا يكاد يخرج من واحدة منها حتى يقع في دائرة أخرى، مثل إشكالية التوازن والتصدع، الحرية والاغتراب، المواطنة والعالمية...الخ.[١]

وبرزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية عدة عوامل تؤكد كلها على أهمية الرأي العام وأثره على العلاقات بين الدول، كاشتداد الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، والذي عبر عنه (بالحرب الباردة)، والصراع العربي الصهيوني، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي العربية، وظهور الدول النامية وتزايد دورها على الساحة الدولية عبر منظمة دول عدم الانحياز، وساعد على ذلك تزايد نسبة التعليم في أغلب دول العالم وخاصةً في الدول المتحررة من نير الاستعمار، والتطور العلمي والتكنولوجي الهائل في وسائل الإعلام، الذي حول العالم كله إلى قرية إعلامية صغيرة.

كل هذا وغيره جعل من الرأي العام قوة ضغط حقيقية لدى أغلب النظم السياسية المتطورة في المجتمع الدولي المعاصر، إذ أصبح الرأي العام وراء أغلب القرارات المصيرية لأي نظام سياسي في العالم المعاصر، وأضحى هذا النظام أو ذاك يتحدد بمدى احترامه للرأي العام وأخذه بتوجيهاته والعمل على إرضاء متطلباته.)

من الخطأ أن المراهنة على الرأي العالمي وإمكانية تدخله المباشر والفعلي من أجل حل المشاكل الداخلية، خاصة إن كان حجم وتعقيدات هذه تتجاوز مقدرات الشعوب وحكوماتها. حيال أزمة معينة وفي لحظة ما يمكن أن تخرج مظاهرات ترفض أو تدعم ما يحدث هنا أو هناك، كما هو حاصل حالياً في سوريا وفلسطين أو قضايا المناخ والعولمة... لكن في لحظة الفصل فان القرارات وتحركات الحكومات تنبع اساساً من حسابات قائمة على علاقات مصالح وقوى وليس على اساس رغبة ومشاعر الشعوب. كذلك على مقدرة كل طرف على فرض نمط معين من السلوك على هـذه العلاقة. في النهاية، فان الرأي العام العالمي يكن الأعجاب لمن يثبت أنه الأقوى فعلاً لا قولاً.

ثانيا: المواطن العالمي(الأفراد)

كثر الحديث عن المواطن العالمي، كأحد تجليات عالم اليوم، مع تمدّد العولمة، وانفتاح شعوب العالم على بعضها، تماشيا مع الثورة التكنولوجية وانتشار شبكة الإنترنت، وكرهان إنساني يدعم التواصل والتسامح لتجاوز حالة القلق والترقب التي تحيط بعالم اليوم في ارتباطها بالمخاطر والأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية المتصاعدة.

تزايد الحديث عن المواطن العالمي في العقود الأخيرة التي شهد فيها العالم تحولات كبرى بعد نهاية الحرب الباردة، دعمت انفتاح معظم الدول على محيطها، وما رافق ذلك من إصلاحات سياسية وحقوقية، والالتفات

[١]- قدور، صفاء، أثر وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف د. علي رحال و د. إسماعيل شعبان، جامعة حلب، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

إلى مخاطر وإشكالات تواجه الإنسانية جمعاء.[١]
التعريفات الواردة بصدد «المواطن العالمي» أو «المواطن المعولم» ما زالت تحمل قدراً من الالتباس والغموض، بين من يعتبره ذلك الشخص المنفتح الذي يرى في العالم بتشابكه وعلاقاته ومصالحه التي تعلو على كل مصلحة أو انتماء سياسي أو عرقي أو إيديولوجي ضيق وطناً له، وبين من يرى فيه نتاجاً طبيعياً للتحولات الدولية الجارية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي باتجاه العولمة والاهتمام بقضايا ومخاطر مشتركة.
وتنتج عن «المواطنة العالمية» على غرار المواطنة المحلية حقوق وواجبات كونية بموجب التشريعات والمواثيق الدولية، وتشير الكثير من الأبحاث والدراسات إلى أن حقوق «المواطن العالمي» تنتعش وتزدهر في ظل السلم والأمن الدوليين واحترام الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما تتهدّد وتتدهور في أجواء الحروب والتوترات والصراعات والأزمات العالمية المختلفة.[٢]
لابد من الإشارة إلى ان أهم عامل ساهم في تطور هذا الفاعل من غير الدول هو التقدم التقني والتكنولوجي الذي أسهم في تطوير وسائل الإعلام بكل أنواعها بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي التي مكنت الفرد من تنظيم شبكات افتراضية الكترونية يدير عبرها مجاميع بشرية من خلف شاشات صغيرة والتي بدورها ساهمت في تطوير الفرد وخصوصا بعد ان أصبح العالم قرية صغيره لجعل الفرد متيقن بكل ما يجري على الصعيد الداخلي لمجتمعه والصعيد الخارجي وكذلك ساعدته في معرفة القضايا العالمية المشتركة حيث لا يقل دور شبكات الانترنيت الاجتماعية التي ساهمت في جعل التأثيرات تعبر الحدود كما حصل في الوطن العربي من الثورات ضد الحكم والتي تناقلت من دولة لأخرى من خلال تلك التأثيرات ولهذا نجد المواطن يسير على خطى عالمية والتأثير والتدخل بالأحداث العالمية للقضايا المشتركة ليبرز كفاعل عالمي ذات تأثير داخلي وخارجي.[٣]
سيصبح المواطن العالمي (le citoyen universel) فاعلا يحسب له ألف حساب، ويزداد الاهتمام به من كثرة تدخلاته المستمرة محاولة منه إصلاح أوضاع مجتمعه الصغير الدولة وأوضاع مجتمعه الأكبر العالم، بعدما أصبح العالم كقرية صغيرة بعد الثورة التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية التي ساهمت في تطوير وترقية مختلف وسائل الإعلام المسموعة منها والمكتوبة والمرئية – قنوات فضائية -، ووسيلة الانترنت التي جمعت بين كل أنواع وسائل الإعلام. لقد غذى الانترنت جزءا من العالم الافتراضي لا يمكن تجاهله، وقد قالها مستشار للرئيس أمريكي قبل سبعة عشر عاما أن الانترنت سيحقق للعالم ما عجز عن تحقيقه في مجال الديمقراطية ذلك لأنه سيحقق الديمقراطية الكونية.[٤]
وقد ساهمت الظروف السياسية الدولية تعميم فكرة العولمة ومحاولة تجسيدها واقعيا بعد سيطرة القطب

---

[١]– إدريس لكريني: المواطن العالمي.. بين الأسطورة والضرورة، الخليج الإماراتية، 25مايو ٢٠١٨ على الرابط: https://bit.ly/3lrwxza

[٢]– إدريس لكريني: المواطن العالمي..المرجع السابق.

[٣]– كوثر الياسري: الفواعل من غير الدول في العلاقات الدولية، موقع الحوار المتمدن، العدد٤٨٠٢ بتاريخ ٢٠١٥/٠٥/١٠ على الرابط: https: //bit.ly/3mq2nur

[٤]–أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، ط١، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٤٥.

[٤] –طلال أبو غزالة، النظام العربي والعولمة، الأردن: دار الفارس، ٢٠٠٤.

الأوحد بفكره الاقتصادي - الليبرالي، وفكره السياسي الديمقراطي على العالم، وقد تصاعد في الوقت الحاضر الاهتمام بفكرة المواطن العالمي وعندما يذكر هذا المفهوم يتباذر إلى الذهن "جعل المواطن الواحد على مستوى عالمي؛ أي نقله من الحيز الجغرافي المحدود (الدولة الواحدة) إلى آفاق اللامحدود؛ أي العالم كله"، فيكون إطار تفاعله وتبادله مع الآخرين على اختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية متجاوزا الحدود القومية، مشكّلا سمات بدور التحوّل عن نمط المواطن في الدولة إلى المواطن العابر للقوميات، بالمعنى البسيط إنها علاقة المواطن بالعالم على شكل كتلة واحدة بكافة جوانبها منها السياسية والأخلاقية والبيئية...، وهو بذلك مرتبط بمفهوم العولمة، التي عززتها عوامل كثيرة كالتغييرات الاجتماعية-الاقتصادية، والسلطة السياسية فوق القطرية والمنظمات العالمية الكبرى غير الحكومية والمهتمة بمختلف مجالات الحياة.

ولم تعد مسؤوليته محصورة ومرتبطة بما يحدث في بلده، بل تتسع وتشمل ارتباطه بالعالم متجاوزة الدولة والوطن والحدود.

الفرص التي تحققها فكرة "المواطن العالمي" هي سهولة الحركة الفكرية الحقوقية الإنسانية في إطار الدولة العالمية (الفاعل الدولي الأكبر المتوقع) بعد تحوّل الدول إلى مقاطعات داخل نظام كوني متفاعل له نظام وقواعد، وتنصهر الدول تحت لواء الكونية.

ثالثا: المؤسسات الدينية (الفاتيكان نموذجا)

كان الدين ولازال يمثل الدور الأساس في تسير الأمور وخصوصا في الدول التي تعتمد عليه في تسيير شؤونها السياسية بل وتستمد قوانينها ودساتيرها منه وقد اتخذت الكثير من الدول وخصوصا الدول الكبرى عقيدتها الدينية كجزء من سياساتها الخارجية للتأثير على باقي الدول التي تحمل نفس العقيدة.

ان المؤسسات الدينية تلعب دوراً بارزاً في السياسة الدولية والعلاقات ما بين الكيانات، ذلك لما تمتلكه من سلطة وسلطان على مجموعات ليست بقليلة من الأفراد الذين ينتمون إلى العقائد الدينية المختلفة، فتمارس المؤسسات الدينية مثل الفاتيكان والمرجعيات الدينية الإسلامية وغير السلامية الدولية والمحلية سلطانها في تحديد توجهات الأفراد العقائدية وحتى السياسية والاجتماعية والتي ربما تتعارض مع سياسات الدولة وتوجهاتها من ما يؤدي إلى حدوث صدام في اغلب الأحيان رغم انه غير معلن بين هذه المؤسسات داخل الدول والدولة نفسها. فقد أصبحت بعض هذه المؤسسات ذات نفوذ كبير داخل الدول إلى تعتمد على الدين في كثير من شؤونها الداخلية.[١]

وقد تصاعد دور دولة الفاتيكان خلال العقود الماضية كأحد الأطراف المساهمة في منظومة السلام العالمي. إذ تأسس هذا الدور على الاستدعاء للمفاهيم الأخلاقية والمعيارية في السياق العالمي كمحاولة لتأطير أو وضع حدود للاعتماد المتزايد على المقاربات الواقعية في السياق العالمي، وما أفضى إليه ذلك من تزايد الصراعات والأزمات.

لفهم كيان هذه المؤسسة لا بد من التفرقة تماما بين دولة الفاتيكان والكرسي الرسولي:

1 – الكرسي الرسولي هو السيادة المجردة أو المطلقة للبابا على الكاثوليك الذين يصل تعدادهم حاليا إلى مليار ومائة ألف نسمة تقريبا. وهذه المؤسسة، حتى وإن لم تكن تمتلك أية أراضي، فهي معترف بها من كافة المنظمات الدولية.

٢- دولة مدينة الفاتيكان، وهي أصغر دولة في العالم إذ تبلغ مساحتها أقل من نصف الكيلومتر المربع، وتقوم

[١] –كوثر الياسري: الفواعل من غير الدول في العلاقات الدولية ...المرجع السابق.

بمهمة مساندة نشاط الكرسي الرسولي والحفاظ على تراثه الديني والفني والثقافي. والبابا يمثل السلطة العليا المطلقة، المدنية والدينية، ممسكا بكل أشكال السلطة التشريعية والقانونية والتنفيذية. أي ان الفاتيكان هو وسيلة تأكيد حرية واستقلالية الكنيسة الكاثوليكية وخاصة الكنيسة العالمية التي يسعى الفاتيكان إلى إنشائها على الأرض وفقا لكاثوليكية روما.

وقد تمكن الفاتيكان من صياغة دور له في النظام العالمي يطمح إلى تحقيق السلام والاستقرار. وقد ارتبط هذا الدور بعددٍ من المحدِّدات الجوهرية تتمثل فيما يلي: [١]

١-إعادة صياغة السياسة الخارجية:

حيث اضطلع بابوات الفاتيكان عبر عقود بدور كبير في إعادة صياغة دور الفاتيكان في النظام العالمي لإضفاء المزيد من الزخم على السياسة الخارجية للدولة ونفوذها الروحي الخارجي، ولا سيما مع ترويج المجمع الفاتيكاني الثاني لمهمة إنسانية عالمية، والإشارة بأن "الكنيسة يمكن أن تسهم في جعل العالم أكثر إنسانية". وفي هذا الإطار، ربما يكون البابا "يوحنا بولس الثاني"، الذي تولى قيادة الفاتيكان في الفترة من أكتوبر ١٩٧٨ حتى إبريل ٢٠٠٥، من أبرز النماذج في التاريخ المعاصر للفاتيكان.

فقد سعى البابا "يوحنا بولس" إلى صياغة دور مؤثر للسياسة الخارجية للفاتيكان في خضم الحرب الباردة، والتزم البابا بالتكريس لدور أكبر للكنيسة الكاثوليكية استنادًا إلى أربعة مبادئ أساسية: حماية استقلال الكنيسة، واحترام كرامة الإنسان، والمشاركة الدينية، والمصالحة مع العديد من الدول، والاهتمام بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما سعى البابا إلى الحفاظ على مهمة رجال الدين ورسالتهم، ولذا حثهم على عدم التورط في السياسة الحزبية، أو حتى تفسير المسيحية على أساس الأفكار الماركسية.

وكشفت تصورات البابا "يوحنا"، الذي وصفته الكثير من الأدبيات بأنه فاعل جيوبوليتيكي هام في السياسة العالمية آنذاك، عن مساحة جديدة للسياسة الخارجية للفاتيكان استمرت في التمدد حتى بعد رحيله وقدوم بابوات جدد دعموا صورة الفاتيكان كمساهم في السلام العالمي، ووسيط في النزاعات التي شهدتها العديد من الدول، فضلًا عن الدعوة إلى نزع السلاح النووي الذي يهدد السلام والاستقرار العالميين.[٢]

٢-إعادة بناء الصورة:

تطلب الحفاظ على سمعة الفاتيكان وصورته الأخلاقية التعامل مع الإرث التاريخي للكنيسة الكاثوليكية، ولا سيما مع التحولات التي شهدتها أدوات السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول والمجتمعات، والتركيز على الصورة الخارجية للفاعلين العالميين. أو بمعنى آخر، بحسب "فان بيتر هام"، "الانتقال من عالم الحداثة القائم على الجغرافيا السياسية والسلطة إلى عالم ما بعد الحداثة المستند بشكل جوهري إلى الصور والنفوذ".

حيث اعتذر البابا "يوحنا بولس الثاني" أثناء قداسٍ له في ديسمبر ٢٠٠٠ عن العنف الذي ارتكبته الكنيسة الكاثوليكية في الماضي. وكرر هذا الاعتذار البابوات اللاحقون بمن فيهم البابا الحالي، البابا "فرانسيس"، الذي تقدم باعتذار علني وطلب المغفرة عن "الخطايا الجسيمة" التي ارتكبتها الكنيسة الكاثوليكية لخدمة الاستعمار.

٣-الانفتاح الخارجي:

إذ سعى الفاتيكان إلى تبني سياسة الانفتاح الخارجي على كافة القوى العالمية، ومحاولة تقليل الخلافات

---

[١]-محمد بسيوني: المكانة الأخلاقية الأدوار المتعددة للفاتيكان في بناء السلام العالمي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة الأربعاء, ٠٦ فبراير, ٢٠١٩، على الرابط:
https: //futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4530

[٢] -محمد بسيوني: المكانة الأخلاقية...المرجع السابق.

التاريخية مع بعض الدول مثل الصين، وهي خلافات تعود إلى سنوات طويلة نتيجة للسياسات الشيوعية التي انتهجتها بكين، وإخضاع الكنيسة المحلية لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني، ورفض إقامة علاقة بين الكنيسة المحلية في الصين والفاتيكان، وخصوصا مع قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.
وقد أفضت سياسة الانفتاح التي تبناها الفاتيكان تجاه الصين إلى التوقيع على اتفاق بين الدولتين في سبتمبر ٢٠١٨، بموجبه يمكن للفاتيكان الإدلاء برأيه في تعيين الأساقفة، ويمنح البابا سلطة رفض المرشحين. وبالرغم من أن هذا الاتفاق وصفه الفاتيكان بأنه اتفاق "رعويا" وليس "سياسيا"، إلا أنه يحمل في طياته احتمالات عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.
واستكمل الفاتيكان سياسة الانفتاح الخارجي بالانفتاح على الأديان والمذاهب الأخرى والتعايش معها، متجاوزًا بذلك أطروحات الصراع والصدام بين الحضارات والأديان. وفي هذا السياق، تبرز أهمية وثيقة الأخوة الإنسانية التي تم التوقيع عليها بحضور شيخ الأزهر وبابا الفاتيكان يوم ٤ فبراير ٢٠١٩ في ختام منتدى حوار الأديان بدولة الإمارات. فالوثيقة تدعو إلى التسامح والتصالح بين أتباع الديانات المختلفة.[١]
٤-الوساطة في الصراعات:
منحت المعطيات السابقة للفاتيكان رصيدا للتدخل في الصراعات، وبذل جهود الوساطة لتحقيق الاستقرار العالمي، ناهيك عن الحذر في تأييد قرارات الدول بالدخول في حروب على غرار ما حدث إبان حرب العراق ٢٠٠٣، حينما رفض الفاتيكان الذي كان يترأسه آنذاك البابا "يوحنا بولس الثاني" الغزو الأمريكي للعراق، ورأى البابا حينها أن "الأمر بمثابة اعتداء على الأرواح والممتلكات لبلد مستقل".
وظهر دور الفاتيكان في منظومة السلام العالمي من خلال عدد من الملفات الهامة، منها على سبيل المثال: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فلم يكن البابا فرنسيس ليخالف التوجه العام لباباوات الكنيسة الرومانية الكاثوليكية تجاه «الأرض المقدسة»، بل إنه من المثير أن نجد توافقاً يكاد يصل إلى حد التطابق، بين مواقف أحبار سابقين، وما ذهب إليه البابا فرنسيس، فموقف الفاتيكان ثابت ولا يتغير من الصراع العربي - «الإسرائيلي»، فقد رفضت حاضرة الفاتيكان فكرة هيرتزل بإقامة وطن لليهود في أرض فلسطين، وكان ذلك، في السادس والعشرين من يناير من عام ١٩٠٤ حيث التقى تيودور هيرتزل، الذي كان يدعو في حينه لإنشاء دولة يهودية، وطلب مساعدة البابا بيوس العاشر، في إقامة هذه «الدولة» على التراب الفلسطيني، يومها أجابه البابا بيوس العاشر بقوله: «نحن لا نستطيع أن نساند هذه الحركة (الصهيونية)، وأنا بصفتي رئيساً للكنيسة لا أستطيع أن أجيبك خلاف ذلك، اليهود لم يعترفوا بسيدنا يسوع المسيح، لذلك لا يمكننا نحن الاعتراف بوضع اليهود أياديهم على القدس» وأضاف على هذا الأساس العقائدي المختلف جذرياً، رفض الفاتيكان وعد بلفور الذي صدر بشأن الدولة اليهودية في عام ١٩١٧، وحظي باعتراف الدول الكبرى آنذاك، غير أن البابوية لا تمتلك من الفرق العسكرية التي تمكنها من تنفيذ إرادتها على الأرض، لكن ذلك لم يعجزها عن الاحتفاظ بآرائها الخاصة وقوتها الأخلاقية والأدبية الرافضة لفكرة وضع القدس كمدينة ممزقة بين العرب واليهود، ولهذا كانت تميل دوماً إلى فكرة تدويل القدس[٢].
الفاتيكان يقيم علاقات مع كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ويتبنى موقفا من الصراع يقوم على تدويل القدس، وبالتالي رفض الاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل، بالإضافة إلى التأكيد على حق الفلسطينيين في

[١]-محمد بسيوني: المكانة الأخلاقية...المرجع السابق.

[٢]- قضية فلسطين حقيقة عادلة يتوارثها بابوات «الفاتيكان»، الخليج الإماراتية، بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٢٠ على الرابط:
https://bit.ly/3otcZv5

إقامة دولتهم ضمن إطار حل الدولتين. وفي يونيو ٢٠١٥، وقع الفاتيكان اتفاقية مع السلطة الفلسطينية دعم من خلالها الفاتيكان موقفه الملتزم بحل الدولتين، وقد عدت الاتفاقية بمثابة اعتراف ضمني بفلسطين كدولة.
ختاما، إن استمرار الدور الذي يقوم به الفاتيكان في السياق العالمي مرتبطاً بقدرته على الحفاظ على صورته الأخلاقية، وحياديته، وعدم ارتهان سياسته الخارجية لأبعاد براجماتية كتلك التي تحكم سياسات بعض الدول؛ وهو الرصيد الأهم الذي تستند إليه جهود وساطة الفاتيكان في خضم الصراعات المعقدة.

رابعا: فاعلوا الشبكة العنكبوتية

هم مجموعة بشرية (مادية حقيقية موجودة على ارض الواقع) تستخدم الوسط الافتراضي لإدارة مجموعة من الأفراد وتوجههم باتجاه معين عبر التأثير المباشر او غير المباشر من خلال تشكيل آراءهم بواسطة جملة من الأدوات الالكترونية والوسائط المعنوية التي لها آثار مادية على ارض الواقع.
و الفاعل في هذا المجال هو أي شخص يمتلك القدرة على ان يؤثر على مجموعة من الأفراد ويوجههم في الاتجاه الذي يريده عبر الوسط الالكتروني مثل (الفيس بك وتويتر وانستغرم وغيرهما من مواقع التواصل الاجتماعي)، ومن أحدث تطبيقات هذا الفرع من فروع المعرفة الالكترونية ما قامت به مجموعة من الشباب العربي في تنظيم تظاهرات وإسقاط حكومات في المنطقة العربية (بغض النظر عن المسبب الرئيس والنتيجة النهاية)، لكن كان لفواعل الشبكة اثر كبير في عملية التعبئة والتحشيد والدعم والضخ الكبير للأفكار وإدارة الرأي العام والتفاعل عبر هذا الوسط الالكتروني الجديد.[١]

١- موقع ويكيليكس وتغيير مفاهيم العلاقات الدولية

اهتزت وسائل الإعلام في العالم كله على أثر تسريب موقع ويكيليكس الإلكتروني ٩٠ ألف ثم ٤٠٠ ألف وثيقة ومستند، أعلن أنه جرى تسريبها من البنتاغون، ثم ٢٥٠ ألف وثيقة تم تسريبها من الخارجية الأمريكية. ولأول مرة يستطيع موقع إلكتروني قرصنة وسائل إعلام كبيرة بإمكانياتها الجبارة في خبر هام مثل ذلك الخبر. وهو ما أعطى قوة إعلامية للمواقع الإلكترونية وخاصة موقع ويكيليكس[٢].
قد ظهر الموقع من قبل بتسريبات كثيرة أحدثت دوياً لكن بحدود وقدر، كان أبرزها ما نشره في يوليو ٢٠١٠م من تسريب ٩٠ ألف وثيقة تتعلق بالحرب على أفغانستان فانتبه العالم كله لأهمية الموقع وذكرت صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية أهم التسريبات التي نشرها موقع «ويكيليكس» الإلكتروني قبل كشفه عن ٩٠ ألف تسجيل ووثيقة عسكرية أمريكية عن خفايا الحرب في أفغانستان وتفاصيلها السرية.[٣]
وقالت الصحيفة: «في مقدمة أهم عشرة تسريبات أثارت اهتماماً واسعاً قام بنشرها الموقع: مقطعُ الفيديو الذي أظهر القوات الأمريكية وهي تقتل ١٢ مدنياً من بينهم صحفيين من رويترز في أحد أحياء بغداد عام ٢٠٠٧م». ومنها رسائل البريد الإلكتروني لعلماء المناخ في العام الماضي قبل قمة كوبنهاغن، تلك التي عززت الشكوك حول الاحتباس الحراري.
ونشر «ويكيليكس» في عام ٢٠٠٧م قائمة بأسماء وعناوين ووظائف أعضاء في الحزب القومي البريطاني المتطرف «بي إن بي» التي كشفت أن من بينهم عدداً ليس بالقليل من ضباط الشرطة والجيش وكذلك أطباء

---

[١] –كوثر الياسري: الفواعل من غير الدول....المرجع السابق.

[٢] – كلمة «ويكيليكس «Wikileaksمعناها بالعربية: تسريبات الويكي، وقد تأسس الموقع عام ٢٠٠٧م تحت عنوان حق الناس في تاريخ جديد، وقد برز على وسائل الإعلام اسم جوليان أسانغ، أسترالي الجنسية؛ وهو أشهر مؤسسي موقع يا.

[٣]– ممدوح إسماعيل: تسريبات ويكيليكس مؤامرة، أم فضيحة؟ مجلة البيان الإماراتية، العدد ٢٨٢، صفر ١٤٣٢ هـ / يناير ٢٠١١ م على الرابط: https://bit.ly/3uY7Ptk

ومحامون.
كما نشر نسخة من إجراءات التشغيل الموحدة لمعسكر دلتا، وهي وثيقة تتضمن تفاصيل القيود المفروضة على السجناء في معتقل غوانتانامو الأمريكي بكوبا.
و نشر الموقع أيضاً وثيقة لوزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» تعتبر (ويكيليكس) خطراً على الأمن القومي.
إن الشاهد الذي لا يخفى على ذي عقل وفهم: هو أن ما نشره الموقع قبل نشر وثائق أفغانستان والعراق كان تمهيداً لنشر مصداقية للموقع على أوسع نطاق.
إن ما نشر يؤكد على أن الموقع يقوم بدور خطير يحتاج إمكانيات عالية، منها: أن يكون له عملاء نافذون داخل الأماكن التي جرى تسريب تلك المستندات منها، وهي إمكانيات لا تتحصل إلا لدول أو منظمات تعمل لحساب دول؛ وهو ما يجعلنا نقف أمام مؤامرة خطيرة تحرّك الأحداث وَفق منظومة عملٍ وأهداف محددة، منها تغيير الأدوار وتأسيس قواعد لعبة جديدة. وما نشر يجعل الموقع يتفوق على قناة الـ (سي إن إن) بإمكانياتها الجبارة، ووكالة (رويتر)، والـ (بي بي سي)، وصحف كبيرة مثل التلغراف والواشنطن بوست... وغيرهما؛ ليفرض على المتابع أن يقف أمام حقيقة جديدة تفرض قوة المواقع الإلكترونية (خاصة ويكيليكس)، واحتلالها مكان وسائل إعلام جبارة، ومن ثم عندما تنشر فيها أي تسريبات فإنها تقفز بها إلى قمة المصداقية عند المتابع البسيط وهو هدف في حد ذاته.
ثمة أمر لا سبيل للقفز فوقه أو تجاهله: ويكيليكس جزء من ثورة بدأت للتو ضد كل المفاهيم الدبلوماسية التقليدية، كما أنها تعتبر تتويجاً بديهياً للعصر الإلكتروني المعرفي، الذي يعتمد على تبادل المعلومات وشفافيتها[١].
في هذا السياق، تبقى ويكيليكس ظاهِرة، لكنها ليست فريدة. فموقع غوغل قبلها يختزن ملايين السجلات الخاصة والعامة، وكذلك موقع فيسبوك، ناهيك عن موسوعة ويكيبيديا، التي تحولت بين ليلة وضحاها إلى ثورة أنوار جديدة قائمة بذاتها وعن موقع "يوشاهيدي"، الذي يستخدم الشبكات الاجتماعية لخلق خرائط يستطيع فيها سكان أي بلد إرسال تقارير حول حوادث العنف والاعتداءات التي لا تبلغ عنها السلطات الرسمية.
لا بل أن المعلومات التي حصلت عليها ويكيليكس، لم تعتمد على الأرشيفات العادية لوزارتَـي الدفاع والخارجية الأمريكيتيْن، بل استندت إلى إنترنت خاصة بالوثائق السرية والرسمية للولايات المتحدة، يطلق عليها اسم "سيبرنت". ومن سرب وثائق هذه الأخيرة إلى ويكيليكس، فعل ذلك بكبسة فأر واحدة كانت كافية لنقل أطنان من المعلومات في غضون دقائق معدودات.[٢]

٢- مواقع التواصل الاجتماعي وثورات الربيع العربي:

لو جئنا الى مفهوم الربيع العربي او ثورات الربيع العربي لوجدنا تعريفها هي حركة احتجاجية سلمية ضحمة انطلقت في معظم البلدان العربية خلال أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام (٢٠١١)، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء أحراق محمد البوعزيزي نفسه، وبعدها نجحت في الاطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي ومن أهم اسباب الثورات والانتفاضات الشعبية هي أنتشار الفساد والركود الاقتصادي

---

[١]- سعد محيو: هل أجهزت تسريبات "ويكيليكس" على عصر الدبلوماسية؟ موقع سويس أنفو بتاريخ ٠٥ ديسمبر ٢٠١٠ على الرابط: https://bit.ly/3owFZlv

[٢]-- ممدوح إسماعيل: تسريبات ويكيليكس...المرجع السابق.

وسوء الاحوال المعيشية، أضافة الى التضييق السياسي والامني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، ولازالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة ثم ما لبث أن نجحت ثورة (٢٥ يناير ٢٠١١) في مصر من بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك وبعدها في ليبيا بأسقاط معمر القذافي ثم في اليمن والتي اجبرت الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالتنحي، ناهيك عن حركات احتجاجية قد بلغت جميع انحاء الوطني العربي عدى ثلاث دول (قطر والامارات وجزر القمر) وكانت أبرزها ولاتزال قائمة هي حركة الاحتجاجات في سوريا، وتميزت هذه الاحتجاجات في الوطن العربي بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهي (الشعب يريد أسقاط النظام)، مع هذا كان هناك دور رئيسيا لمواقع التواصل الاجتماعي في تحريك الثورات والاحتجاجات وتحولت تلك المواقع الى داعم حقيقي للثورات العربية وتأثيرها فيما بعد على الحكومات العربية فعلى سبيل المثال في مصر كانت شبكات التواصل الاجتماعي (اختراعا جيداً بالنسبة للناشطين المصريين) حيث كان الناشطون يتناقلون المعلومات عبر توتير والفيس بوك واليوتيوب من نقل الصورة عن ما يحدث الى العالم الخارجي، ليس هذا فقط وانما هناك تفاعل وتنظيم وتعاون بين الناشطين على الارض يرصدون الحدث ويرسلوا الصور والفيديوهات الى الناشطين على شبكة الانترنيت والذي بدورهم ينشرونها على مواقع التواصل الاجتماعي وهذا مما ادى الى ان الحكومة المصرية السابقة أصدرت قرار بإيقاف شبكة الانترنيت لغرض عدم التواصل بين الناشطين،[١] وفي سوريا فقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً حيث كانت الملاذ الأمن لكثير من الناشطين في بلد تحظر فيه التجمعات والتظاهرات وأستطاع المواطن السوري نشر الجرائم وتوثيق المجازر المرتكبة في حق المدنيين ونشرها على موقع الفيس بوك وبشكل فيديوهات على اليوتيوب، وفي اليمن والتي يقتصر عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي على ٣٠٠ الف مستخدم العدد الي لا يواكب حجم الاحداث في الشارع اليمني، مع هذا فإن حشد المتظاهرين وتوجيهم تم بشكل اساسي عن طريق الوسائل التقليدية، وفي ليبيا استطاع ناشطون الفيس بوك ان ينقلوا صورة عن الاحداث الاجرامية للنظام الليبي عبر الفيس بوك واليوتيوب وبثها فيما بعد عبر وسائل الاعلام.[٢]

لم يقتصر دور شبكة الانترنيت والمتمثلة بمواقع التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي وانما ما بعد الثورات من عدم وجود استقرار سياسي لهذه الدول في نقل الاحداث والتعبير عن الرأي ودور ناشطي مواقع التواصل الاجتماعي في الحث وحدة الاراضي والحفاظ على ممتلكاتها الوطنية، ويعتبر الفيس بوك الاكثر استخداما في العالم العربي وفي المرتبة الاولى ويليه توتير وبعده اليوتيوب ويكون التواصل فيما بينهم عبارة عن حلقة وصل بين كل ما يجري في الشارع من أحداث ومعلومات ويتم نشرها على صفحات المواقع ودون رقيب.

٣- مواقع التواصل الاجتماعي الآزمة بين الادارة الامريكية وروسيا

بعد الانتخابات الامريكية التي أجريت في نوفمبر/٢٠١٦، بين المرشح عن الحزب الجمهوري (دونالد ترامب) والمرشحة عن الحزب الديمقراطي (هيلاري كلينتون) وبعد فوز الرئيس الامريكي دونالد ترامب ووصوله لسدة الحكم في الولايات المتحدة، قامت الادارة الامريكية بتوجيه أول الاتهامات في التحقيق بشأن تدخل روسيا في الانتخابات الامريكية، حيث ذكرت بعض التقارير الاعلامية أنه قد جرى توجيه أول

[١]–كوثر الياسري: الفواعل من غير الدول....المرجع السابق.

[٢]– المرجع نفسه.

الاتهامات في التحقيقات التي يقوم بها المحقق (روبرت مولر) بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الامريكية التي جرت عام ٢٠١٦ عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكما أكد جهاز الاستخبارات الامريكي (C.I.A)أن الادارة الروسية سعت لمساعدة الرئيس ترامب على الفوز بالانتخابات، حيث قادة حملة تشوية ضد المرشحة هيلاري كلنتون وذلك عبر عدة وسائل منها اختراق البريد الالكتروني الخاص بالمرشحة وايضا دفع اموال ضخمة الى ناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي لكتابة تعليقات مسيئة تحص المرشحة الديمقراطية، وعلى الرغم من أن الجانب الروسي نفى كل الاتهامات.

وعند النظر الى هذه الازمة نجد ان مواقع التواصل الاجتماعي خلقت ازمة بين الدولتين (الادارة الامريكية والروسية) وعلى الرغم من ان الكونغرس الامريكي قام باستجواب ممثلي الشبكات الاجتماعية (تويتر وفيس بوك وغوغل) والذي أكدوا على عدم وجود أدلة على التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية، أن هذه الازمة اكدت وبشكل رئيسي عن مدى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها في السياسة الدولية والتي لازالت تأثيراتها موجودة على الساحة الدولية.

٤- حرب الرئيس الأمريكي السابق ترامب مع وسائل التواصل الاجتماعي:

خاض الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حروبا مستعرة مع الصحافة الامريكية منذ تولى منصبه معتبراً أن حسابه على تويتر هو منصة التواصل الوحيدة التي لا تخضع "لأعدائه" ومعارضيه من الديمقراطيين. وكثيرا ما اتهم صحفاً ومحطات تلفزة مثل سي ان ان وواشنطن بوست ونيويورك تايمز بأنها تنشر اخبارا كاذبة وأنها تعادي الامة والشعب الأمريكي، وهي المنصات التي نشرت-وغيرها-عشرات الموضوعات التي تتحدث عن خطورة ما ينشره ترامب من معلومات مغلوطة وكاذبة.

ويستعر النقاش حول الحصانة التي تتمتع بها منصات التواصل الاجتماعي، ويتجاوز الأمر بكثير مجرد الخلاف بين دونالد ترامب وتويتر، فقد برزت أصوات من اليمين واليسار منذ بضعة أعوام لإجبار شبكات التواصل الاجتماعي على تحمل مسؤولية أكبر والتدقيق في المحتوى الذي ينشر عليه.[١] ويتحدث مراقبون ومحللون أمريكيون عن أن أحد الأهداف الكبرى لحملة ترامب المقبلة ستكون وضع كافة وسائل الإعلام وخصوصاً مواقع التواصل الاجتماعي تحت رقابة المحافظين.

ولم ينس ترامب أبداً لشركات التقنية موقفها حين حذرت ١٠٠ شخصية مرموقة في صناعة التقنية وأساتذة جامعيون من قرارات ترامب بشأن التعامل مع المهاجرين والذين يشكلون عصب شركات التقنية الأمر الذي من شأنه أن يضر أسواق التقنية الأمريكية ويخفض الصادرات ويقلص من معدلات خلق وظائف جديدة، وأن سياساته تعادي التبادل المفتوح والحر للأفكار، واعتبر الأمر جزءا من الحرب التي تشنها شركات التقنية ضده[٢] .

قام ترامب بتضمين موقع تويتر بالكامل في نسيج إدارته، حيث أعاد تشكيل طبيعة الرئاسة والسلطة الرئاسية، وأنه يعتبر تويتر بمثابة المدفع الرقمي وأنه يستمتع بإطلاق النار من خلاله.

اندلع النزاع بين الرئيس الأمريكي المغرم بموقع التغريدات القصيرة تويتر -والذي يتابع حسابه نحو ٨٠ مليون حساب -وبين إدارة الموقع، بعد تغريدة كتبها ترامب زعم فيها أن الاقتراع عبر البريد سيؤدي إلى تزوير الانتخابات على نطاق واسع.

---

[١] –عماد حسن: ترامب وتويتر –معركة عض الأصابع. من يصرخ أولاً؟ *موقع دوتش فيليه*، ٣٠ ماي ٢٠٢٠ على الرابط: https://bit.ly/2ASvZhz

[٢] –عماد حسن: ترامب وتويتر .... المرجع السابق.

وفي تغريدتيه، زعم ترامب أن بطاقات الاقتراع عبر صناديق البريد "احتيالية"، بينما وعند الضغط عليه يتم إحالة المستخدمين إلى تقارير إخبارية حول ادعاء ترامب غير المدعوم بالأدلة.
وكان موقع تويتر اتهم يوم الثلاثاء ٢٦ ماي ٢٠٢٠ للمرة الأولى ترامب بطرح معلومات كاذبة، وقال إن اثنتين من تغريدات الرئيس "لا أساس لهما من الصحة"، حيث وضعت شبكة تويتر ملصقا أسفل التغريدتين يقول "احصل على الحقائق حول بطاقات الاقتراع بالبريد"، بعد أن كتب ترامب وبدون أن يقدم أدلة أن التصويت عبر البريد سيؤدي بالضرورة إلى احتيال و"انتخابات مزورة" في الاستحقاق الانتخابي الذي أجري في نوفمبر ٢٠٢٠[١].
ويأتي هذا الإجراء بعد سنوات من انتقادات لشبكات التواصل الاجتماعي-التي اتهمت في أغلب الأحيان بالتساهل في التعامل مع التصريحات التي يدلي بها القادة خصوصا لرئيس الأمريكي بالترويج للمعلومات الخاطئة دون رادع.[٢]
ومنذ محاولات التلاعب بالانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٦، استثمرت فيسبوك وتويتر بشكل مكثف في مكافحة المعلومات المضللة أو المنشورات المحرضة على العنف. وكثيراً ما حظرت حسابات أو حذفت تغريدات في هذا السياق سواء يديرها أفراد أو تقف خلفها دول وأنظمة حكم، لكن ذلك لم يكن يطال تغريدات القادة السياسيين أو من لديهم حسابات موثقة، إلا أن المعركة التي يبدو أنها قد تأخرت وصلت أخيراً إلى البيت الأبيض.
أعاب ترامب على منصات التواصل الاجتماعي مساحات الحرية التي تحوزها، في وقت يرتقب ان تثير الخطوة التي أقدم عليها عدة اعتراضات قانونية خاصة و ان ترامب لجأ الى تبني القرار دون اشراك السلطة التشريعية المتمثلة في الكونغرس، ولا القضائية، لتعديل النص القانوني الذي يوفر حماية لمنصات التواصل، حيث اعتمد في قراره على إعادة تفسير قانون يعود إلى عام ١٩٩٦، يحمي مواقع الإنترنيت وشركات التكنولوجيا من الدعاوى القضائية، فقد سبق على سبيل الذكر، في ٢٠١٧، أن وقفت مجموعة من القضاة الأمريكيين ضد القرار التنفيذي لترامب بشأن الحظر المؤقت لدخول مواطني سبع دول إسلامية إلى البلاد، وفي ٢٠١٩ صدر حكم قضائي يتهم الرئيس الأمريكي بانتهاك الدستور ويضع عليه بعض القيود، حينما حظر بعض مستخدمي موقع "تويتر" من متابعة حسابه، عقب إدلائهم بآراء لم تعجبه، وأيدت المحكمة أول قرار صدر في ماي ٢٠١٨ يجبر ترامب على إلغاء الحظر ومنع عشرات من متابعيه من الوصول الى حسابه الرسمي على منصة الرسائل القصيرة "تويتر".[٣]
سبق وأن وقع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الخميس (٢٨ مايو ٢٠٢٠) أمراً تنفيذيا يهدف إلى الحد من الحماية التي تتمتع بها منصّات التواصل الاجتماعي الكُبرى، مثل تويتر، من الحصانة القانونية التي

---

[١] –المواجهة بين الرئيس ومواقع التواصل. ترامب يهدد بإغلاقها وزوكربيرغ ودورسي يردان، *الجزيرة نت*، ٢٨ ماي ٢٠٢٠ على الرابط: https://bit.ly/37efhoZ

[٢] –بعد أزمته مع تويتر. ترامب يهدد بـ «ضبط ووقف" مواقع التواصل الاجتماعي، *شبكة CNN بالعربية*، الأربعاء ٢٧ ماي ٢٠٢٠ على الرابط:
https://cnn.it/3f21RPH

[٣] –ترامب يستأنف حكماً بمنعه من حظر متابعيه على "تويتر"، *دوتش فيليه*، ٢٤ أغسطس ٢٠١٩ على الرابط:
https://bit.ly/30lGiFV

تتمتع بها في ما يتعلق بالمحتوى والنشر. وبذلك ينفذ ترامب تهديداته بحق هذه المواقع.[١]
واعتمد ترامب في هذا الأمر التنفيذي على "قانون آداب الاتصالات" الذي شرع في عام ١٩٩٦ويمثل حجر زاوية في تنظيم الإنترنت بأمريكا، وتخضع بمقتضاه شركات التقنية العملاقة ومواقع التواصل الاجتماعي للحصانة من أي تتبع قانوني مرتبط بالمحتوى الذي تنشره جهات ثالثة، لكن يمكنها المشاركة في "الحجب لأغراض محافظة"، مثل إزالة المحتوى الفاحش أو المزعج أو العنيف.[٢]
ويشير الأمر التنفيذي إلى أن هذه الحصانة القانونية لا تنطبق إذا قامت شبكة تواصل اجتماعي بتحرير محتوى نشره مستخدموها، ودعا الأمر إلى إصدار قانون من الكونغرس "لإزالة أو تغيير" القسم ٢٣٠.[٣]
وأنه "في بلد طالما اعتز بحرية التعبير، لا يمكننا السماح لعدد محدود من منصات الإنترنت باختيار الخطاب الذي يمكن للأمريكيين الوصول إليه ونقله عبر الإنترنت"... "هذه ممارسة غير أمريكية ومعادية للديمقراطية في الأساس. وعندما تمارس شركات وسائل التواصل الاجتماعي الكبيرة والقوية الرقابة على آراء تخالف رأيها، فإنها تمارس قوة خطيرة".
ويتهم الأمر التنفيذي مواقع التواصل الاجتماعي بأنها "تتذرع بمبررات لا منطقية ولا أساس لها، لفرض الرقابة أو معاقبة خطاب الأمريكيين"... كما تعيب المذكرة على شركة غوغل على سبيل المثال "مساعدة الحكومة الصينية في مراقبة مواطنيها" كما تتهم موقع تويتر بنشر الدعاية الصينية وبأن فيسبوك يستفيد من الإعلانات الصينية.
هل يمكن للرئيس أن يأمر لجنة التجارة الفيدرالية ولجنة الاتصالات الفيدرالية باتخاذ إجراءات معينة؟
- عادة يضع الرئيس سياسة الفرع التنفيذي من الحكومة الفيدرالية ويقرر بشكل عام الإجراءات التي يجب اتخاذها والسياسات الواجب اتباعها، ومع ذلك فقد تم تصنيف بعض الوكالات من قبل الكونجرس على أنها "وكالات مستقلة".
- تعد كل من لجنة الاتصالات الفيدرالية ولجنة التجارة الفيدرالية وكالات مستقلة، والتي من المفترض أن تتمتع ببعض الاستقلال عن الرئيس بموجب القانون، وليس عليهم بالضرورة تنفيذ الإجراءات التي طلبها "ترامب".
وضع موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، الثلاثاء ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠٢٠، علامة "تحذير" جديدة على تغريدة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بدعوى أنه استعمل عبارات تشجع على العنف، بعد أن هدد الراغبين في "إقامة منطقة حكم ذاتي" في واشنطن برد عنيف وجدي، وهي التغريدة الرابعة التي حجبها "تويتر" من تغريدات الرئيس الأمريكي.
تغريدة الرئيس الأمريكي حملت عبارات شديدة اللهجة، يحذِر فيها كل من له رغبة في إقامة منطقة تتمتع بحكم ذاتي في العاصمة واشنطن؛ إذ غرد ترامب قائلا: "هذا لن يكون ممكناً ما دمت أنا الرئيس، سنواجه من

[1] -David Smith, Trump signs executive order to narrow protections for social media platforms, The Guardian, Fri 29 May 2020, available at: https://bit.ly/3hdghyD

[٢] -Anshu Siripurapu ,Trump's Executive Order: What to Know About Section 230, Council on Foreign Relations, June 4, 2020, available at: https://on.cfr.org/2YhKvI5

[٣] –دونالد ترامب يوقع أمرا تنفيذيا يستهدف مواقع التواصل الاجتماعي، *هيئة الإذاعة البريطانية BBC*، ٢٩ ماي ٢٠٢٠ على الرابط: https://bbc.in/2MCencJ

يحاولون عمل هذا بقوة[١]."
أوضحت الشركة أنه على الرغم من أن التغريدة قد خرقت قواعدها، فإنها "ستبقى في الخدمة نظراً لصلتها بالمحادثات العامة الجارية."
في الوقت الذي حجبت فيه تويتر تغريدة الرئيس، فإن الأخير توجه صوب فايسبوك وأعاد نشر تدوينته "التهديدية" من جديد، في الوقت الذي لم يحدد فيه فيسبوك هو الآخر موقفه من كلام الرئيس.
وإذا ما تم تفعيل هذا القانون فإن مواقع مثل تويتر وفيسبوك سوف تصبح عرضة للمساءلة القانونية ولمزيد من القيود الحكومية. فترامب الغاضب من موقع تويتر تحديدا إن هناك حاجة للتنظيم لأن هذه الشركات لم تعد منتديات محايدة بل تنخرط في "نشاطات سياسية".
ترامب الذي وظف منصات التواصل الاجتماعي لتمرير رسائله ضدها، تكلم باسم الجمهوريين، منتقدا توجهات الرأي في منصات التواصل الاجتماعي، على خلفية صدام جديد يدخله بعد ان خاض سجالا طويلا مع وسائل الاعلام الامريكية، التي اتهمها سابقا بالانحياز، كما اعترض على التصويت عبر هذه المنصات، معتبرا انه لا يمكن السماح لبطاقات الاقتراع بالتجذر، لأنها ستكون متاحة بالمجان للجميع لممارسة الغش والتزوير.
ومنذ توليه الرئاسة وظف ترامب وسائل التواصل الاجتماعي، لتمرير قراراته وايصال رسائله المختلفة، الى حد اعتبر المراقبون أن هذا الفضاء تحول الى مدفع بيد ترامب، يطلق منه النيران على خصومه المحتملين، مشيرين الى الكيفية التي أعاد من خلالها ترامب تشكيل الرئاسة، عبر أكثر من ١١ ألف تغريدة على تويتر، فطوال السنوات الماضية اعتمد على التغريدات في اتخاذ كثير من القرارات المصيرية، وهو الآن يتجه الى تشديد قبضته عليها، قبل اسابيع من موعد انتخابات حاسمة.
ويبقى السؤال هل ستقود مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنيت اداة من أدوات الحرب بين الدول في المستقبل؟ وهل هي قادرة على الإطاحة بالرؤساء وتغيير الحكومات؟ وخاصة بعدما اخترقت الشبكة المعلوماتية (الانترنيت) كل الوثائق السرية ونشرها عبر موقع مثلا (ويكليكس) ومن ثم تم نشرها فيما بعد على مواقع التواصل الاجتماعي !!؟؟

خامسا: الفواعل العنيفة من غير الدول

أحدثت التطورات في البيئة الدولية تراجع محورية الدولة في تفاعلات النظام الدولي مقابل بروز بيئة عبر قومية أسست لمجتمع عالمي تصنع تفاعلاته فواعل غير دولتية إلى جانب الدولتية، بما جعل السياسة العالمية أشبه بخشبة مسرح - كما عبر عن ذلك جوزيف ناي - Joseph Nye لم تعد الدولة الصانع الوحيد لهذه السياسة، وإنّما بات يشاركها الدور فواعل أخرى من غيرها، والتي تنوّعت مجالات نشاطاتها، لتشمل الجانب الاقتصادي والسياسي والقانوني والاجتماعي وحتى العسكري.
وتعرفهم الباحثة إيمان رجب على أنهم" الجماعات أو المنظمات التي تتمتع بعدد من السمات، وتتمثل في: الاستقلال التام أو بدرجة كبيرة عن تمويل الحكومة المركزية التي تعمل على أرضها، وامتلاك موارد خاصة بها، ولها هوية متميزة، ولها سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي تنتمي إليها، سواء عن

[١] –توعد الراغبين في حكم ذاتي بواشنطن.. تويتر يحجب تغريدة ترامب للمرة الرابعة بعد تهديده للأمريكيين، *عربي بوست*، ٢٤ يونيو ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/31oblBx

قصد أو غير قصد، وسواء كان ذلك غاية للمنظمة أو أحد أبعاد أنشطته[١]"
بينما التعريف الاصطلاحي للفاعلين العنيفين من غير الدول:
–الجماعات أو التنظيمات التي تلجأ إلى استخدام أدوات العنف المادي والنفسي بطريقة جماعية، من أجل تحقيق غايات معينة، ولا تنتمي لأجهزة الدولة الرسمية [٢]
–يشير إلى أي المنظمات أو الجماعات المسلحة التي تتبنى العنف غير الشرعي لتحقيق أهدافها، وبالتالي تتحدي احتكار العنف للدولة) .
هي الجماعات المسلحة من الفاعلين من غير الدول التي لا تتمتع بالشرعية، وتخل بنظام الأمن، وتثير اضطرابات سياسية، وصراعات عنيفة.وأنواعها هي و :
المجرمون، والمرتزقة، والمتمردون والإرهابيون، وأمراء الحرب[٣].
تلعب الفواعل العنيفة من غير الدول دورا في الحالات الصراعية هاما، وهي أحد أنواع الفواعل من غير الدول التي تختلف فيما بينها على بناء بعض المعايير المحددة مثل: المعيار المدعم لنشاط الفاعل، ومعيار حيز نشاطه، أما الفواعل العنيفة من غير الدول فتتمثل في أنواع مختلفة منها: أمراء الحرب، الميلشيات، القوات شبه العسكرية، حركات التمرد، المنظمات الإرهابية.
ولفهم تنظيمات الفاعلين العنيفين وتحركاتها يجب التركيز على:
•الدافع والغرض منها. من المهم أن نعرف دافع ومحفز هؤلاء الفاعلين، لفهم أهدافهم والنظر في وسائلهم التي تسعى من خلالها لتحقيق هذه الأهداف.
•القوة والنطاق. لم يتم إنشاء جميع VNSA على قدم المساواة من حيث القدرات والنطاق فبعضها صغير نسبيا وتعمل في منطقة جغرافية صغيرة ومقيدة، بينما يعمل الآخرون على نطاق أوسع عبر الحدود الوطنية. أي أنها تمتد من المحلي إلى الوطني إلى عبر الوطنية.
•والطرق التي تحصل من خلالها على التمويل أو الوصول إلى الموارد. في كثير من الحالات، هناك أكثر من وسيلة لتحقيق الغاية واكتساب الثروة والذي يتطلب دراسة علاقتهم "غير المشروعة " بالاقتصاد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
•الهيكل التنظيمي. لا يوجد هيكل موحد ل : VNSA فبعضها هرمية ومركزية، البعض الآخر على شكل شبكات غير مركزية. وبعضها هجين من تلك وذاك، وعلاوة على ذلك، الهياكل التنظيمية ليست ثابتة. تتكيف وتتغير مع مرور الوقت تأقلما مع الفرص والمعوقات.
•العلاقة بين VNSAs والدولة: في كثير من الحالات، تكون العلاقة قائمة على العداء.
ومن هنا تبرز خطورة هؤلاء الفاعلين وضرورة مواجهتهم.
وقد أصبحت النزاعات المسلحة التي تحدث في عالمنا اليوم تتضمن عنصر على الأقل من عناصر الفواعل من غير الدول، وهذا مكمن أهميتها في الدراسات والأبحاث المستقبلية في مجال السياسات والعالقات الدولية؛

---

[١]– إيمان رجب، " اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول فى المنطقة العربية "، السياسة الدولية، العدد ١٨٧، (٢٠١٢)، على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/ :

[٢] إيمان رجب، "القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية "، السياسة الدولية، العدد ١٨٩، (يوليو ٢٠١٢).

[٣]– رضوى عمار، " جدل العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول واستقرار الدولة "، السياسة الدولية، ٢٠١٣، متاح على: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3441.aspx

إلا أن دراسة الفواعل العنيفة من غير الدول بشكل عام ل تتلاءم مع النماذج التقليدية للعالقات الدولية القائمة على مركزية الدولة، فإن الدولة – من الناحية القانونية - هي آلية إنفاذ المعاهدات الدولية دون الفواعل من غير الدول التي يمكنها أن تتفاوض أو تصبح طرفا فيها، وينصب تركيز العلماء في هذا الإطار على الفواعل العنيفة من غير الدول أو المجموعات ذات الدوافع السياسية التي لا تعتمد على أهداف خاصة، بالرغم من عدم وضوح أجندتهم السياسة أو متطلبات سياسية واضحة، ويطلق غالبا عليهم اسم (المجموعات المسلحة من غير الدول)[١]، في حين يستخدم آخرون (العناصر المتمردة أو المتمردين)، وتختلف الفواعل العنيفة من غير الدول فيما بينها من حيث الأهداف السياسية ومدى وضوحها، وقد يسيطر البعض منهم على الأراضي، وينشئوا هياكل إدارية موازية لهياكل الدولة أو عوضا عنها، في حين أن البعض الآخر يعتمد على هياكل ضعيفة في سيطرتها على الأعضاء، فمنهم من يدعو أعضائهم للانضمام إليهم إما بالقوة أم طواعية، كما يختلفون في غرضهم باستهداف مناطق ريفية أم حضرية أو أهداف عسكرية أم مدنية.[٢]

ويبدو أن مسارات الكوكبة العالمية باتجاه تحييد دور الدولة، وفقدان احتكارها القومي ودخول مرحلة يكون فيها دور اللاعبين الخارجيين ذا أثر محدود في حين تزداد أهمية القوى المحلية حتى تُصبح الفواعل من غير الدول (Non – State Actor) التي رسمها ريتشارد هاس، وصعود أنماط القوى الإقليمية، والمنظمات الدولية، والإقليمية، والمُنظمات الوظيفية، ووسائل الإعلام العالميّة، والشركات المتعددة الجنسيات، ومنظمات مثل حزب الله وحماس؛ لذا يحق تسميته قرن الفاعلين من غير الدول. ولأن الفواعل من غير الدول تعني ظهور جماعات، أو تشكيلات منظمة تقوم بوظائف كانت جزءاً من اختصاص الدولة سواء النظام، أم الأمن

على أية حال فإن ظاهرة تشكيل جيوش رديفة للجيوش النظامية ليست وليدة اليوم، ومن يطالع عجلة تاريخ العالم يجد أن محطاتها سبق أن عاشت تجربة الجيوش الرديفة بمسميات مختلِفة، لكنها تحمل اسماً ومعنى واحداً بأبعاد مختلفة في الحالات التي تحتاج فيها تلك الدول إلى التعبئة الجماهيرية لمواجَهة الأخطار.

تختلف دائرة نشاطات الفواعل المسلحة من غير الدول، حسب قدراتها وإمكاناتها وأهدافها؛ فهناك فواعل تطمح لتخريب الأمن والاستقرار الداخلي أو إسقاط الدولة أو الحصول على الحكم الذاتي، مثل حركة "النيجريين من أجل العدالة" في شمال النيجر، أو "جبهة النصرة" في سوريا، و"كتائب الثوار" في ليبيا. وقد يتجاوز تأثير الفواعل إلى الدائرة الإقليمية؛ مثل منظمة "بوكو حرام" أو "حزب الله اللبناني" أو تنظيم "داعش" و"الحوثيين" في اليمن، وأحياناً تعمل الفواعل في النطاق العالمي؛ مثل نشاطات تنظيم القاعدة التي شملت شبكة واسعة، وهددتِ الأمن والاستقرار العالمي بشكل كبير.

يمكن تصنيف الفواعل العنيفة من غير الدول، بشكلٍ أوضح، إلى عدة أقسامٍ رئيسية :

أولاً، أمراء الحرب: وهم عبارة عن شخصيات يمتلكون خبرة عسكرية، ويلجأون إلى القوة والعنف لتحقيق أهدافهم، ولديهم قدرة على إدارة جماعة مسلحة، وهم يحققون الأرباح من خلال استمرار النزاع والصراعات.

[١] – مثلا تنظيم القاعدة– الدولة الإسلامية بالعراق والشام (داعش)– جماعة الحوثي باليمن....

[٢] – Geneva Call, "Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges", DCAF, Paper No. 5, 2015, pp. 6-8

ثانياً، الميليشيات: وهي جماعات مسلحة غير نظامية تستغل ضعف الدولة، وتسعى لكسب الموارد والأموال والسلطة والسيطرة، ويمكن أن تمثل جماعات عرقية أو دينية أو مذهبية أو طائفية؛ مثل الميليشيات في العراق وسوريا وليبيا.

في هذا الإطار، انتشرت الميليشيات المسلحة على نطاق واسع في المنطقة، استناداً إلى العوامل التالية:[١]

١ ـ عودة العناصر المسلحة – خاصة الأفغان العرب – إلى الوطن الأم أو لدول الجوار، بعد انحسار وتراجع دورها في أفغانستان وباكستان، ربما مع تشجيع من بعض المؤسسات الأمنية الغربية، لإبعادها عن المسرح الأوروبي والأمريكي، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وساعد ذلك صعود التيار الديني في معظم دول الإقليم.

٢ ـ ظهور ملامح تفكك أو عدم سيطرة الدولة المركزية في بعض مناطق الإقليم، خاصة الجزائر بعد عام ١٩٩٠، والعراق بعد عام ٢٠٠٣، ثم نتائج موجة الثورات العربية في سوريا وليبيا واليمن، مع انتظارنا ما يسفر عنه المستقبل في بلدان أخرى خاصة لبنان.

٣ ـ زيادة التناحر القبلي والإثني والديني والطائفي، مع توسيع تلك النعرات من الخارج، وارتفاع صوت الفكر المتشدد لبعض الإسلاميين، بأعلى من صوت الفكر الوسطي المعتدل في بعض مناطق الإقليم، واستغلاله الميول الدينية للشباب، وتوجيهها نحو التكفير أو أوهام الخلافة.

٤ ـ تداعي الحدود بين دول الإقليم (وسيولتها)، مع تمدد ظاهرة الجماعات المسلحة العابرة للحدود، من جنسيات مختلفة، مما يصَّعِب من تعقب أفرادها وقياداتها، كما أدى ذلك إلى تزايد ظاهرة المقاتلين الأجانب الذين يأتون إلى المنطقة لأسباب مختلفة.

٥ ـ يساعد الدعم المالي والتسليحي والمادي من بعض دول الإقليم، إلى استمرار تصاعد العنف واستدامته.

٦ ـ تعثر التيارات الإسلامية في تجربة الحكم، وسقوط بعضها، مما دعاها إلى دعم الأعمال الإرهابية تحت مسمى "الجهاد" ضد السلطة، بأعمال إرهابية (بدائية)، ولكنها قابلة للتطور مستقبلاً.

٧ـ زيادة الخلل في الشارع العربي، مع إمكانية دخول شرائح مجتمعية جديدة إلى دائرة الإرهاب والعنف مثل (الفئات المهمشة– دعاة الفوضى– الثوار المحترفين)، وهو ما بدأ بالتجمعات الاحتجاجية وتصاعدها، لتكون مؤهلة إلى الخطوة التالية في سلم العنف.[٢]

ثالثاً، القوات شبه العسكرية أو التشكيلات العسكرية الموازية: وهي تشكيلات وجماعات مسلحة؛ مثل قوات الدفاع الذاتي في كولومبيا.

رابعاً، حركات التمرد: حسب منظمة الدفاع الأمريكية؛ فهي حركة منظمة تهدف إلى الإطاحة بحكومة خلال الصراعات السياسية المسلحة، وهدفها الاستيلاء على السلطة بقيام الثورة؛ مثل حركة (فارك) في كولومبيا.

خامساً، المنظمات الإرهابية: وهي المنظمات التي تستخدم العنف بشكل عشوائي لتحقيق أهدافها السياسية أو الأيديولوجية أو الاقتصادية؛ مثل منظمة إيتا الإسبانية وتنظيم داعش.

من البديهي أن هناك أسباباً وعوامل داخلية وخارجية تُسهم في تشكيل البيئة المناسبة لظهور الفواعل العنيفة من غير الدول؛ ومن أهم هذه الأسباب المشكلات السياسية والاقتصادية، والانقسام الطبقي في المجتمع والإدارة الخاطئة التي تؤدي إلى إحداث شرخ بين شريحة من المواطنين والنظام السياسي؛ مما يؤدي إلى

---

[١]– محمد قشقوش: الميليشيات المسلحة:انتشار "القوات غير النظامية" بالمنطقة العربية، موقع المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، الاثنين ٠٧ أكتوبر ٢٠١٤، على الرابط: https://bit.ly/3DB58RT

[٢]– – محمد قشقوش: الميليشيات...المرجع السابق.

تعزيز شعور هذه الشريحة بالمظلومية والتفكير في الانتقام من الدولة عن طريق اللجوء إلى العنف،كما أن التدخلات الخارجية والحروب بالوكالة أسهمت في تقوية هذه الفواعل، وزيادة نفوذها عن طريق الدعم الخارجي؛ حيث تحاول بعض الدول استغلال المشكلات الداخلية، ودعم بعض الجماعات الأيديولوجية عن طريق السلاح والمال، وتوفير التدريب والاستشارات، حتى يخلقوا الفوضى ويزعزعوا الاستقرار في دولهم.

سادسا: الانترنيت كقوة فاعلة في النظام العالمي

إن الشيء الوحيد الذي يجب ألا يغيب عن بالنا ونحن نتحدث عن الفضاء الإلكتروني (Cyberspace) والسياسة الدولية هي أن شبكة الإنترنت قد أحدثت تغيرات جوهرية وصادمة في مفهوم القوة. إن محور السياسة الدولية هو القوة من حيث آليات اكتسابها وتعظيمها، وإستراتيجيات توظيفها في الاتجاه الذي يصب في نهاية المطاف في صالح الطرف الفاعل على المسرح السياسي. وبعيداً عن الجدل حول ماهية هذا الفاعل أكان دولة أو شركة عابرة للحدود أو منظمة دولية أو حتى الفرد، فإن الكل يبحث عن مصادر القوة والتأثير ومن ثم النفوذ والهيمنة. وعندما كان الإنترنت واحدا من أهم الآليات الحديثة في اكتساب القوة، تسابق اللاعبون كافة لاكتسابها، وتوظيفها وفق إستراتيجيات مختلفة وخلاقة من أجل تعزيز مصالحهم الشخصية والقومية. ومن هنا برز السؤال حول ما هو الأثر الذي أحدثته شبكة الإنترنت والفضاء الإلكتروني بمفهوم القوة من ثم القدرة على التأثير؟[١]

بفضل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وظهور الفضاء الإلكتروني طرأت تحولات جديدة على مفهوم القوة، وظهر على الساحة مفهوم جديد أطلق عليه جوزيف ناي القوة الإلكترونية والتي أدت إلى توزيع القوة بين عدد أكبر من الفاعلين من غير الدول -بما فيهم الفاعلين العنيفين -والأفراد، وذلك بعد أن كانت الدولة هي المحتكر الوحيد للقوة، مما جعل قدرة الدولة على الهيمنة على هذا المجال موضع شك، خاصة مع زيادة تأثير الفاعلين من غير الدول على السياسة على المستوى الداخلي والدولي.

أصبح الفضاء الإلكتروني أداة فعالة في التأثير في النظام الدولي، وأصبحت مسألة "أمن الفضاء الإلكتروني " مسألة مهمة على أجندة الأمن الدولي. خوفا من تعرض المصالح الاستراتيجية ذات الطبيعة الإلكترونية إلى ساحة الصراع الدولي.

وفرض واقع الفضاء الإلكتروني إعادة تعريف لبعض المفاهيم المهمة: مثل الأمن والصراع والقوة. فبدأ الاهتمام المتصاعد بالفضاء الإلكتروني كتهديد أمنى بعد أحداث ١١ سبتمبر، وفى ٢٠٠٧ في الصراع بين روسيا وأستونيا وفى ٢٠١١ لما ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي على قيام الثورات في المنطقة العربية. بجانب زيادة عدد مشتركي الشبكات الاجتماعية إلى ٢,٤ مليار، بالإضافة إلى ٥,٩ مليار مستخدم للمحمول[٢].

كما أن استخدام الفضاء الإلكتروني يعد متاحا للفاعلين من غير الدول، والذي أثر على سيادة الدولة وتحول الصراع إلى صراع إلكتروني والذي يتميز بأن له "طاقة تدميرية لا تصاحبها دماء وأشلاء بالضرورة، وهو يقوم على التجسس، والتسلل، ثم النسف، أي تدمير المواقع على الإنترنت، وقصفها بوابل من الفيروسات، للنيل من سلامتها ". ومن ثم أصبح تأمين الفضاء الإلكتروني جزء لا يتجزأ من استراتيجيات الأمن القومي للعديد من الدول، فقامت بعضها بإنشاء هيئات لمواجهة الطوارئ المعلوماتية الإلكترونية، وقيادات عسكرية

[١]– نبيل عودة: "تفاعل الإنترنت".. وتوازن القوى الدولي، مدونات الجزيرة، ٢٠١٧/١٢/٢، على الرابط الالكتروني:

[٢]–عادل عبد الصادق، " القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني، السياسة الدولية، العدد ١٨٨، أبريل ٢٠١٢

لحماية الفضاء الإلكتروني، وأطلقت منظمات حكومية وغير حكومية كثير من المبادرات مثل: الاتحاد الدولي للاتصالات، ومبادرة الاتحاد الأوروبي للأمن الإلكتروني.
هناك عدة عوامل ساعدت في تشكيل السيادة الافتراضية:
- تطور عمليات التنصت، بحيث لا تقتصر علي عملية رصد محتوي الرسائل بين طرفين فقط، وإنما تتعدي إلي تعديل ذلك المحتوي، وإعادة توجيهه بما يتلاءم مع مصالح الجهة المتنصتة.
- "البلقنة"، حيث يتخيل المؤلفان أنه إذا قررت مجموعة من الدولة الإسلامية ذات الأغلبية السنية أن تؤسس "شبكة سنية" لتكون جزءا من شبكة الإنترنت، وتصبح المصدر الرئيسي للمعلومات، والأخبار، والتاريخ، وأنشطة مواطني هذه البلدان، فإنه بذلك سيكون استخدام الإنترنت في هذه البلدان مقتصرا علي وجهة نظر ضيقة، تلك التي تبثها الشبكة الجديدة.
- انتشار الطائرات بدون طيار المزودة بالكاميرات، والتي ستقود بلا شك إلي انتهاك خصوصية الأفراد في مجتمعاتهم، حيث ستكون جميع المناطق وتحركات الأفراد مراقبة ومرصودة، وهو ما قد يدفع العالم إلي تأسيس ما يسمي "المناطق الآمنة" التي يتطلب التصوير بها إذن الأشخاص المعنيين. [١]
- ظهور ما يسمي بـ "طالبي اللجوء بسبب الإنترنت"، حيث في ظل النظم السياسية الاستبدادية التي تعمل علي تحجيم حركة المعلومات واستخدام الإنترنت، قد يقوم بعض النشطاء بتقديم طلبات للجوء، والانتقال إلي بلدان أخري، يستطيعون داخلها استخدام شبكة الإنترنت بحرية تامة.
- "الاتحاد السيبراني للدول الاستبدادية"، حيث يمكن أن تقوم تلك الدول الاستبدادية المنبوذة من قبل المجتمع الدولي، مثل روسيا البيضاء، وإريتريا، وزيمبابوي، وكوريا الشمالية، بتأسيس اتحاد إلكتروني خاص بها تتداول من خلاله استراتيجيات الرقابة والرصد.
- "السيادة الافتراضية والدولتية"، وهي فرصة قد يتصدر لها أولئك المطاردون في العالمين المادي والافتراضي، والجماعات ذات القومية والثقافة الواحدة، والتي تفتقد وجود دولة رسمية تشملهم، حيث يمكنهم تأسيس شبكة إلكترونية تجمعهم في العالم الافتراضي، يمارسون من خلالها نوعا من السيادة الافتراضية، وهو الأمر الذي ربما يكون له تأثير في اتجاه التأسيس الفعلي لدولتهم، مثل تأسيس الشبكة الكردية لأكراد سوريا، والعراق، وتركيا، وإيران كنوع من الاستقلال الظاهري.
- "السلطة التقديرية"، تلك التي سوف تمتلكها منظمات مثل "ويكيليكس"، خاصة في ضوء توقع بروز العديد من المنظمات، مثل ويكيليكس، في التعامل مع البيانات والمعلومات التي تمتلكها، فتحدد متي تتم إذاعة تلك المعلومات، ومتي يتم إخفاؤها، وذلك بغض النظر عن الأضرار التي قد تلحق بأفراد أبرياء نتيجة ذلك.
- انتشار الإرهاب الإلكتروني، حيث ستعمد الدول والجماعات الإرهابية إلي الاستفادة من تكتيكات الحرب السيبرانية، حيث ستعتمد الهجمات من هذا النوع علي سرقة الأسرار التجارية، والحصول علي المعلومات السرية، واختراق الأنظمة الحكومية للدول، ونشر المعلومات المضللة. [٢]
- تعاظم فرص الدول الصغيرة علي مستوي السياسة الخارجية، حيث يذهب المؤلفان إلي أن امتلاك القوة في العالم المادي لا يمثل ضمانة لامتلاك القوة في العالم الافتراضي، وهو ما يمثل فرصا للدول الصغيرة التي

---

[١]- محمد مسعد العربي، العصر الرقمي الجديد .. إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٤/١٢/٠٧، متاح على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/News/5025.aspx

[٢]-محمد مسعد العربي، العصر الرقمي الجديد...المرجع السابق.

تمتلك الشجاعة، وتبحث عن دور يتجاوز وزنها في العلاقات الدولية، وذلك من خلال استغلالها لتلك التناقضات التي قد تعتري سياسات الدول الكبري ما بين العالمين المادي والافتراضي علي مستوي السياستين الداخلية والخارجية.

يجادل مقال باراخ خانا هنا كلاً من إيان بريمر الذي انتصر لسيادة الشركات التكنولوجية، وستيفن والت الذي انتصر للدولة القومية، ليطرح رؤية ثالثة تمنح "شبكة الإنترنت" نفسها، السيادة على كل من شركات التكنولوجيا والدولة القومية، بما تمتلكه تلك الشبكة من بروتوكولات حاكمة وقواعد مهيمنة تفرض شروطها على جميع الفاعلين، معززاً رؤيته على النحو التالي:

1– "الإنترنت" عصب شركات التكنولوجيا والدولة القومية: أكد عالم السياسة الأمريكي "إيان بريمر" أن شركات التكنولوجيا الكبرى ستعيد تشكيل النظام العالمي، في حين رأى نظيره، "ستيفن والت"، أن الدول ستظل هي المهيمنة. ولكن في هذا المقال، أخذ الخبير الاستراتيجي الأمريكي المتخصص في الجغرافيا السياسية والعولمة، والشريك الإداري لشركة "فيوتشر ماب "Future Map –لتقديم الاستشارات الاستراتيجية، "باراج خانا"، بوجهة نظر ثالثة، مفادها أن التكنولوجيا بالفعل لم تغير النظام العالمي فحسب، بل إنها تغير أيضاً طبيعة الشركات والدول نفسها.

2 –تشكيل "بروتوكولات" الإنترنت للعالم المادي المعاصر: تعتبر وجهة نظر "باراج خانا" صحيحة لعدة أسباب؛ ربما يكون أهمها ظهور بروتوكولات العملات الرقمية المشفرة اللامركزية –مثل "بتكوين – "Bitcoinو"إيثريوم –"Ethereum – التي لا تخضع لسيطرة الدول أو الشركات. صحيح أنه يُحسب لـ"بريمر" ذكر تلك البروتوكولات اللامركزية بالفعل، لكنه لا يزال يقلل من أهميتها. فهناك العديد من نقاط الضعف التكنولوجية العالمية التي ناقشها "بريمر" و"والت"، تمت معالجتها من خلال إدخال بروتوكولات التشفير، التي يمكنها حماية الممتلكات وتنفيذ العقود خارج حدود الدول القومية التقليدية. ومع ذلك، يتجاوز تحدي التكنولوجيا للجغرافيا السياسية التقليدية، بروتوكولات التشفير وشركات التكنولوجيا وحتى الفضاء الرقمي نفسه؛ حيث بدأ في إعادة تشكيل العالم المادي.

3 –مساس "الإنترنت" بنظريات الجغرافيا التقليدية السائدة: تهتم الجغرافيا السياسية التقليدية لمدرسة "ماكيندر" البريطانية للفكر الجيوبوليتيكي؛ بالموقع الأبدي للقوى الإقليمية؛ حيث قد يكون لروسيا واليابان – على سبيل المثال– أيديولوجيات مختلفة بمرور الوقت، لكن جغرافيتهما تظل ثابتة. ولكن، يضيف الإنترنت بُعداً جديداً لذلك؛ فالمسألة ليست مجرد مجموعة من البيانات تسمح بالتمكين والمنافسة، بل هي نوع جديد من الجغرافيا قابلة للمقارنة في نطاقها مع العالم المادي[1].

خاتمة:

لقد أدت التطورات التي حصلت في البيئة الدولية إلى تراجع محورية الدولة في تفاعلات النظام الدولي، في مقابل بروز بيئة عبر قومية أسست لمجتمع عالمي تصنع تفاعلاته فواعل غير دولاتية إلى جانب الدولاتية، بما جعل السياسة العالمية أشبه بخشبة مسرح –على حد تعبير جوزيف ناي- لم تعد الدولة القومية الصانع الوحيد لهذه السياسة وإنما بات يشاركها الدور فواعل أخرى من غيرها والتي تنوعت مجالات نشاطاتها لتشمل الجوانب الاقتصادية، السياسية، القانونية، الاجتماعية وحتى العسكرية.

[1] –Parag Khanna and Balaji S. Srinivasan, Great Protocol Politics, **Foreign Policy**, December 11, 2021, accessible at: https://foreignpolicy.com/2021/12/11/bitcoin–ethereum–cryptocurrency–web3–great–protocol–politics/